

الفصل السابع

التضخم

يتناول هذا الفصل موضوع التضخم باعتباره أحد مشكلات الاقتصاد الكلي الرئيسية، حيث سيتم التركيز على مفهوم التضخم والنظريات الاقتصادية المفسرة لأسباب التضخم. كما سنتناول آثار التضخم الاقتصادي وأساليب مواجهته. فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى الموضوعات التالية:

أولاً: مفهوم التضخم

ثانياً: أسباب التضخم

ثالثاً: آثار التضخم

رابعاً: سياسات معالجة التضخم

أولاً: مفهوم التضخم:

1. تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وله صور وأشكال مختلفة. يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم، وأبرزها ما يلي:

- (1) التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخماً، وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.
- (2) أن معدل التضخم يحسب وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغير في المستوى العام للأسعار}}{100 \times \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}$$
$$\text{أو} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}{100 \times \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية}}$$

$$\text{أو: معدل التضخم} = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث:

$$P_t = \text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية}$$

$$P_{t-1} = \text{المستوى العام للأسعار في السنة الماضية.}$$

(3) التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كأن ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما تنخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة، أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

2. أنواع التضخم وأشكاله

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

(أ) التضخم الزاحف: عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة، فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف.

(ب) التضخم الجامع: يحدث التضخم الجامع عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة. ويسمى هذا النوع بالتضخم الجامع أو التضخم المفرط أو المتسارع. وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي إلى اضطراب الاستقرار الاقتصادي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي. وقد عانت من هذا النوع من التضخم بعض البلدان و أمريكا اللاتينية. وفي أوائل القرن الماضي عرفت ألمانيا التضخم الجامع الذي أدى إلى تدهور كبير في الاقتصاد الألماني.

(ت) التضخم المستورد: عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة. أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وقد يحدث التضخم بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة من الخارج

3. قياس التضخم

هناك عدة أساليب لحساب وقياس معدل التضخم، ومن أهمها:

أ- مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني (GDPD):

يقدم هذا الأسلوب مقياساً شاملاً لمعدل التضخم، لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلعة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً فقط. وقد عرفنا سابقاً طريقة حساب مخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{قيمة الناتج بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

أو:

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

ب- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI):

يتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية:

$$CPI = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

ثانياً: نظريات تحليل اسباب التضخم

1. النظرية النقدية في تفسير التضخم

تنظر هذه المدرسة إلى التضخم باعتباره ظاهرة نقدية، فالتضخم يحدث عندما تطارد نقود كثيرة سلع قليلة. أي أن التضخم يقع عندما تزيد كمية النقود المعروضة بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج الحقيقي. تستند هذه المدرسة النقدية في تفسيرها لسبب التضخم إلى الرؤية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية، حيث قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) التي يُقاس من خلالها التضخم.

ان معادلة التبادل هي: $MV = PY$

حيث: M = كمية النقود. $MV = PY$

V = سرعة دوران النقود.

P = المستوى العام للأسعار.

Y = إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات

MV = إجمالي عرض النقود

PY = إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي.

وحيث أن التضخم هو معدل تغير المستوى العام للأسعار، فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل

السابقة في صورة معادلات تغير على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

$$\frac{\Delta M}{M} = \text{معدل نمو (تغير) عرض النقود.}$$

$$\frac{\Delta V}{V} = \text{معدل تغير سرعة دوران النقود.}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \text{معدل نمو الناتج الحقيقي.}$$

$$\frac{\Delta P}{P} = \text{معدل تغير الأسعار وهو معدل التضخم.}$$

نفترض النظرية النقدية ثبات سرعة دوران النقود، أي أن $(\frac{\Delta V}{V})$ تساوي صفر.

وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

تدل المعادلة السابقة على أن معدل التضخم يساوي معدل نمو عرض النقود مطروح منه معدل نمو الناتج

الحقيقي. وفي مناسبات أخرى، تسمى تلك المعادلة بمعادلة معامل الضغط التضخمي.

وفقا للمعادلة السابقة يحدث التضخم، أي يرتفع معدل التضخم عندما يكون معدل نمو عرض النقود أكبر

من معدل نمو الناتج الحقيقي. أي عندما تزيد كمية النقود (M) بنسبة أكبر من زيادة الناتج الحقيقي أي

أن التغيرات في عرض النقود هي المصدر الأساسي لحدوث التضخم. وهذا ما ينسجم مع عبارة التضخم

ظاهرة نقدية.

مثال:

دعنا نفترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- معدل نمو عرض النقود 15%

- ما معدل التضخم في الحالات الآتية:

(أ) معدل النمو للناتج الحقيقي 5%

(ب) معدل النمو الناتج الحقيقي = صفر %

(ج) معدل النمو الحقيقي للناتج الحقيقي 15%

الحل:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} = 15\% - 5\% = 10\% \quad (أ)$$

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} = 15\% - 0\% = 15\% \quad (ب)$$

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} = 15\% - 15\% = 0 \quad (ت)$$

يلاحظ أنه كلما كان معدل نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي، فإن معدل التضخم يرتفع مما يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية وفقا للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي.

2. النظرية الكينزية في تفسير التضخم

تفسر هذه النظرية التضخم سحب الطلب، حيث ينشأ التضخم وفقا لتحليل المدرسة الكينزية عندما يرتفع الطلب الكلي الفعلي (ADA) (الإنفاق الكلي) عن الطلب الكلي اللازم (AD_F) للحفاظ على مستوى الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه مما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار. غير أن المدرسة الكينزية تفسر زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي بالأسباب الآتية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو كل عناصر الإنفاق الكلي.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي.

- زيادة العرض النقدي الذي يتسبب زيادة الإنفاق الكلي. وهنا تتفق المدرسة الكينزية مع المدرسة النقدية في دور زيادة عرض النقود على زيادة الطلب الكلي. غير أن المدرسة الكينزية تعطي

أهمية أكبر لزيادة الطلب الكلي الناجم عن زيادة أحد عناصر الإنفاق الكلي المذكورة سابقا أو كلها. وفي كل الأحوال السابقة، فإن زيادة الإنفاق الكلي تسبب وجود حالة فائض طلب كلي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أو حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية. خلاصة الأمر، يحدث التضخم وفقا لنظرية جذب الطلب عندما يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي.

3. النظرية الاحتكارية تفسير التضخم

تُرجع هذه النظرية حدوث التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي الظاهرة المعروفة بالتضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج، المؤدية إلى انخفاض العرض الكلي مما يسبب تصاعد التضخم، حيث يُعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى وجود قوة احتكارية في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها، لأنها لا تخشى المنافسة، فهي تسيطر على الأسواق، و تسيطر على أسعار السلع، غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وهذا يعطي مبرر آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور. الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار، فزيادة الأجور، ومن ثم زيادة الأسعار، وبالتالي تصاع معدلات التضخم.

وفي الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسواق عناصر الإنتاج. حيث تقوم النقابات بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن بند الأجور يمثل نسبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج. وعندما تزيد تكاليف الإنتاج، فإن هذا يعد مبررا للشركات لزيادة أسعارها، وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم. ومن المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل، فإنها تنجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور، ولهذا السبب يُحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسؤولية حدوث التضخم.

ونلاحظ أنه عندما يكون التضخم مدفوعا بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، فإن التضخم يحدث حتى عند حالة عدم التشغيل الكامل للموارد. أي أن التضخم يحدث في حالة وجود بطالة من عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل، وهذه هي الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي. أي أن معدل التضخم يتصاعد مع وجود ركود اقتصادي في مستوى التشغيل الكامل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وهذه هي المشكلة التي واجهتها الدول المتقدمة الرأسمالية في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

خلاصة الأمر، إن التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج بسبب دور نقابات العمال يسمى التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور. أما التضخم الناجم عن سلوك الشركات وأرباب العمل فيسمى بالتضخم الناجم عن زيادة الأرباح.

4. النظرية الهيكلية في تفسير التضخم

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية، حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية، ومن أبرزها ما يلي:

(أ) اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف بسبب انخفاض مستويات الدخل للأفراد. الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار والإنفاق الاستهلاكي على السواء.

(ب) اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها، مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج. إضافة إلى اختناقات ونقص في السلع الزراعية حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تصاعد معدلات التضخم.

(ت) تخلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي.

(ث) إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى.

ثالثاً: آثار التضخم

يحدث التضخم آثاراً مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة. وبصورة عامة فإن التصاعد المستمر في الأسعار يسبب تدهور مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود، ذلك أن معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض القيمة الحقيقية للدخل. وبصورة محدودة، فإن التضخم بسبب الآثار التالية:

- يتضرر الفقراء وذوي الدخل الثابتة من العجزة والمسنين والمتقاعدين إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين، حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخل والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات، وهذا يسبب تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة.
- بينما يستفيد ذوي الدخل غير الثابتة مثل التجار ورجال الأعمال والمدينين من تصاعد التضخم، حيث يستفيد رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم، وكذلك يستفيد المدينون، لأن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار. وهذا على عكس الدائنين الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقرضوها للمدينين تنخفض.
- ومن ناحية أخرى يسبب تصاعد التضخم اهتزاز الاستقرار الاقتصادي وإشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.
- باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل، حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخل المحدودة والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخل غير الثابتة من رجال أعمال وتجار. إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي والتأثير السلبي على معدل النمو الاقتصادي، وخاصة في حالات التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام.

رابعاً: سياسات مكافحة التضخم

تناولنا في الفصل السابق السياسات الاقتصادية اللازمة لمكافحة الفجوة التضخمية. وبصورة عامة، فإن السياسات الملائمة لمكافحة التضخم هي:

- سياسات مالية انكماشية.
- سياسات نقدية انكماشية.
- مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية.

(1) السياسات المالية الانكماشية:

تستخدم السياسات والإجراءات المالية الانكماشية لمكافحة التضخم، حيث تستهدف تخفيض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعلي) إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد. وبمعنى آخر، يستهدف تخفيض الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى الطلب الكلي اللازم للحفاظ على مستوى الدخل

الكامن. ويتم هذا من خلال: (تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب، أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب).

(2) السياسات النقدية الانكماشية:

من أجل تخفيض التضخم ومكافحته يتم استخدام أدوات السياسة النقدية الانكماشية أو التقييدية، حيث تستهدف هذه السياسات تخفيض عرض النقد. فإذا انخفض عرض النقد، فإن هذا يسبب ارتفاع سعر الفائدة وفقا للتحليل الكينزي. وهذا يسبب انخفاض حجم الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم. ويتم تخفيض عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية الآتية:

(أ) رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

(ب) رفع سعر إعادة الخصم.

(ت) بيع السندات الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة من أجل سحب السيولة الزائدة لدى الأفراد (النقود الزائدة).

(ث) أو مزيج من تلك الأدوات التي تسمى بأدوات السياسة النقدية الانكماشية.

(3) مزيج السياسات المالية والنقدية:

تستخدم مزيج من السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يتم تطبيق السياسات والإجراءات التالية:

(أ) تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

(ب) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية من أجل تخفيض عرض النقود.

(ت) ومن الواضح أن مزيج السياستين المالية والنقدية الانكماشية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.

(ث) تمنع عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية التضارب بينهما في تحقيق أهدافهما في مكافحة التضخم.

فالسياسة المالية الانكماشية تؤدي كما عرفنا إلى انخفاض الإنفاق الكلي. ولكي تنجح هذه السياسة في بقاء الإنفاق الكلي منخفضا، فينبغي أن لا ينخفض سعر الفائدة. وهنا تكمن أهمية استخدام السياسات النقدية الانكماشية في منع سعر الفائدة من الانخفاض، حتى لا يؤدي هذا إلى زيادة حجم الاستثمار،

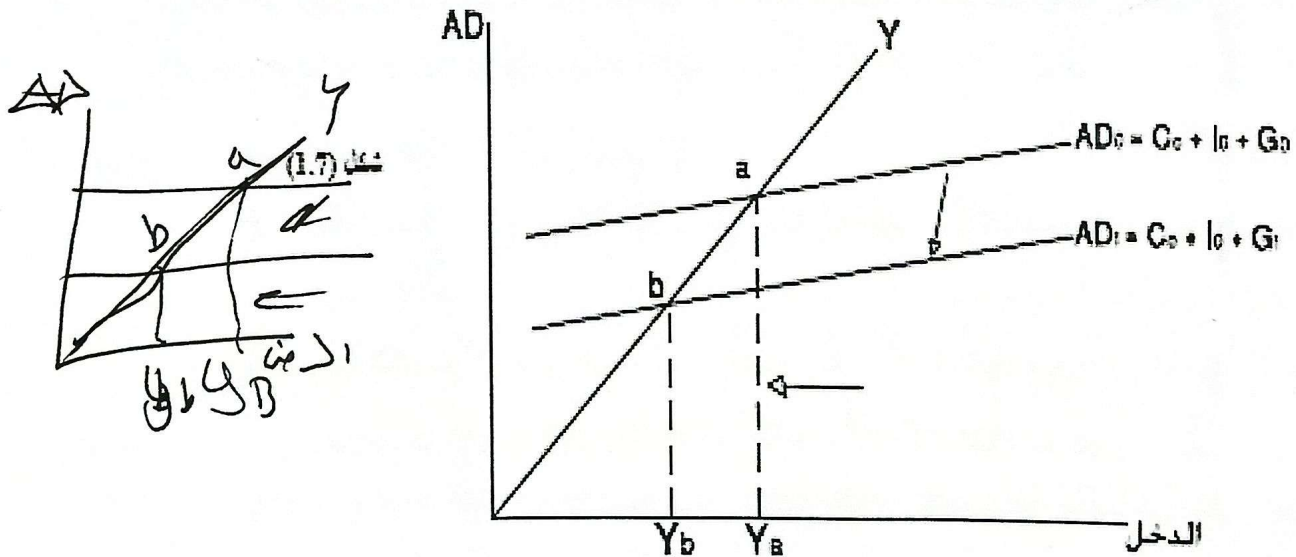
وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى إبطال أثر السياسات المالية الانكماشية في تخفيض الإنفاق الكلي. لذلك، لا بد من استخدام السياسات النقدية الانكماشية بصورة تكاملية مع السياسات المالية الانكماشية من أجل مكافحة التضخم، وهذا ما يتحقق من خلال عملية المزج بين السياستين المالية والنقدية.

خامسا: التوضيح البياني لدور السياسات المالية والنقدية في معالجة التضخم

(أ) دور السياسات المالية:

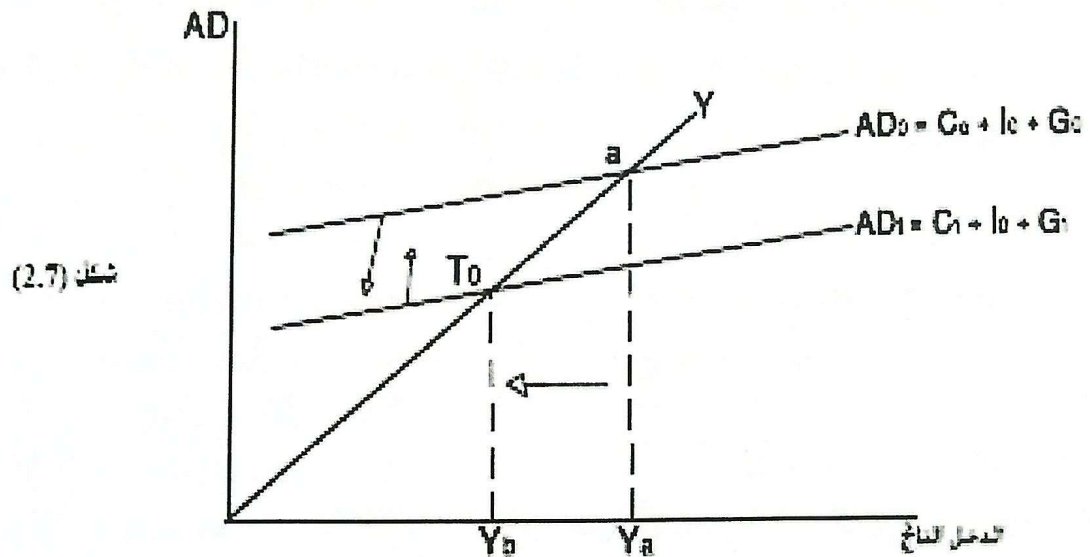
لنفترض في شكل التالي (1-7) أن نقطة توازن الدخل الفعلي هي (a) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي $(AD_0 = C_0 + I_0 + G_0)$ مع خط الدخل (العرض الكلي). حيث يعاني الاقتصاد من وجود مشكلة التضخم عند النقطة (a). ولتخفيض التضخم، فإن الأمر يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية مثل:

(1) تخفيض الإنفاق الحكومي من (G_0) إلى (G_1) ، حيث يؤدي هذا إلى انتقال دالة الطلب الكلي إلى أسفل إلى $(AD_1 = C_0 + I_0 + G_1)$ وبنقطة توازن جديدة هي (b) وكما في الشكل التالي:

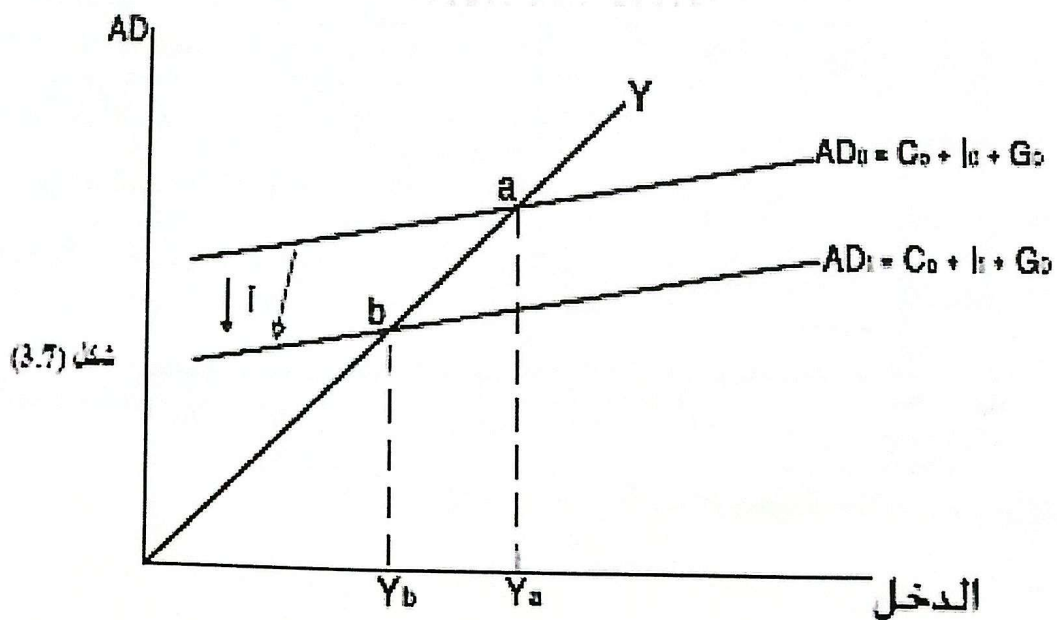


(2) أو زيادة الضرائب (T_0) حيث تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي انخفاض الاستهلاك العائلي بمقدار يساوي $(a_1 \cdot \Delta T_0)$ (الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في حجم تغير الضرائب) من (C_0)

الى (C_1) ، وهذا الاجراء يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي الى الاسفل، الى $(AD_1 = C_1 + I_0 + G_0)$ وبالتالي انخفاض توازن الدخل، وكما في الشكل التالي (2-7)



(3) أو زيادة الضرائب على أرباح الشركات ودخل رجال الأعمال، وهذا بسبب انخفاض الأرباح المتوقعة للشركات، مما يسبب انخفاض حجم الاستثمار الخاص من (I_0) إلى (I_1) . حيث يؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي وانتقال دالة الطلب الكلي من $(AD_0 = C_0 + I_0 + G_0)$ إلى $(AD_1 = C_0 + I_1 + G_0)$ وانخفاض الدخل التوازني. لاحظ هنا أن الأثر وقع على انخفاض الاستثمارات. وكما في الشكل التالي (3-7).



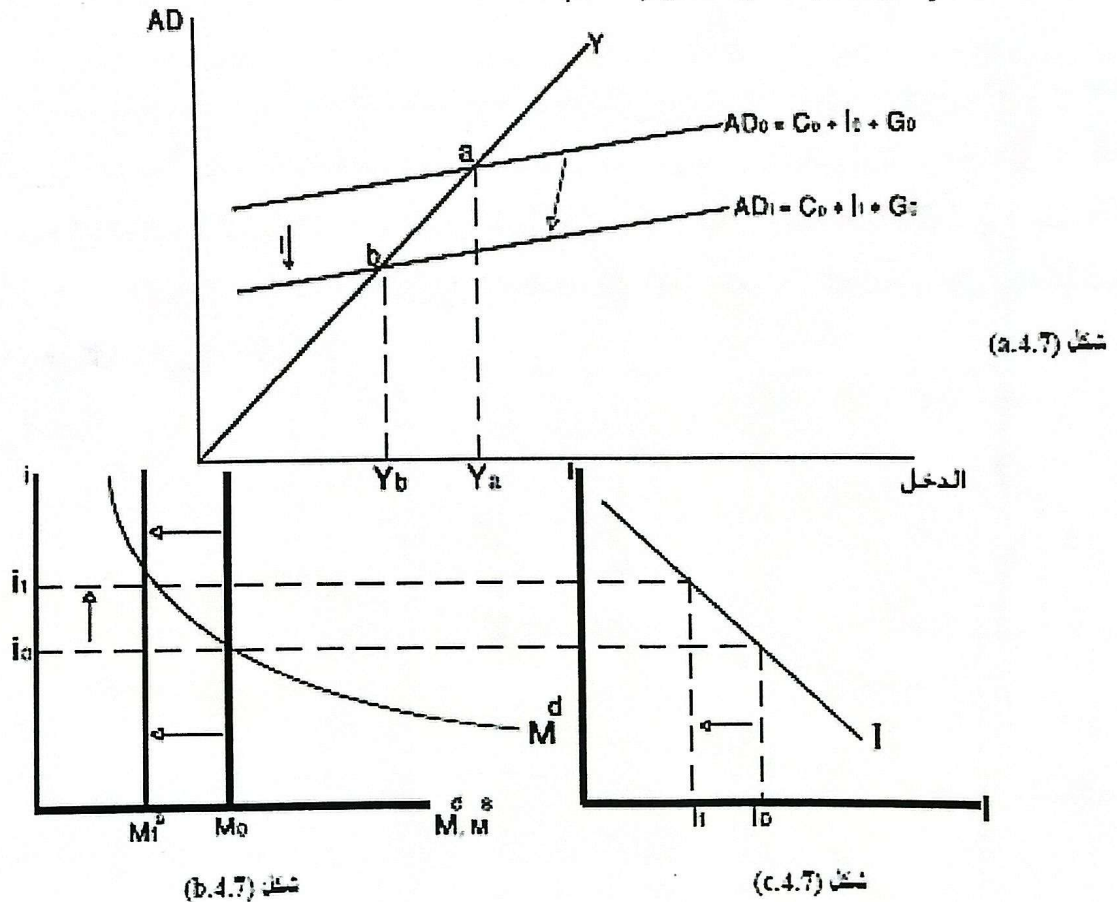
(ب) دور السياسات النقدية الانكماشية:

يتطلب مضاعفة التضخم باستخدام السياسات النقدية تخفيض عرض النقود من خلال:

- زيادة نسب الاحتياطي القانوني.
- أو بيع السندات الحكومية.
- أو زيادة سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية.
- أو حظر تلك الإجراءات.

تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض عرض النقود من M_0 إلى M_1 . انظر شكل (b.4.7) حيث يرتفع سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 وبالتالي ينخفض الاستثمار من I_0 إلى I_1 . انظر شكل (c.4.7).

يؤدي انخفاض الاستثمار إلى (I_1) إلى انخفاض الطلب المحلي وانتقال دالة الطلب المحلي إلى أسفل $(AD_1 = C_0 + I_1 + G_0)$ وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى (Y_b) انظر شكل (a.4.7).



تمثل النقطة (a) في الأشكال المذكورة نقطة توازن الدخل الفعلي في ظل وجود التضخم (الفجوة التضخمية)، وهي النقطة التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الدخل الكامن (النقطة b). أو بمعنى آخر، الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي اللازم للحفاظ على الدخل الكامن عند النقطة (b).

الخلاصة

- التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة.
- للتضخم صور وأشكال مختلفة منها التضخم الزاحف والتضخم الجامح والتضخم المستورد.
- يقاس التضخم بمخفض الناتج المحلي الضمني أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- هناك مدارس مختلفة تقدم تفسيرات مختلفة لأسباب التضخم، ومنها:

(1) نظرية المدرسة النقدية التي تعتبر التضخم ظاهرة نقدية، أي أن الإفراط عرض النقد يسبب زيادة

الإنفاق الكلي الذي يسبب ارتفاع التضخم.

(2) نظرية المدرسة الكينزية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة الإنفاق الكلي الفعلي، مثل زيادة

الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي أو انخفاض الضرائب، حيث يؤدي زيادة الإنفاق الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه إلى ارتفاع معدل التضخم أي أن

التحليل الكينزي ينظر إلى التضخم المدفوع بالطلب.

(3) النظرية الاحتكارية التي تفسر سبب التضخم بوجود الاحتكارات في سوق السلع وأسواق عناصر

الإنتاج. فأرباب الشركات يرفعون أسعار منتجاتهم لأنهم يمتلكون قوة احتكارية في السوق،

ونقابات العمال بالمقابل تتمتع بقوة احتكارية تطالب برفع الأجور، ويؤدي ارتفاع الأجور إلى

ارتفاع تكاليف الإنتاج، فارتفاع الأسعار، وبالتالي تصاعد معدل التضخم والدخول في حلقة

مفرغة من زيادة الأجور فالأسعار فزيادة التضخم. أي أن النظرية الاحتكارية تنظر إلى التضخم

المدفوع بالتكاليف.

(4) النظرية الهيكلية التي تفسر أسباب التضخم في الدول النامية وترجعه إلى اختلالات هيكلية في

الطلب، وفي جانب العرض تعاني منه اقتصاديات الدول النامية.

- للتضخم آثار سلبية على نمط توزيع الدخل وعلى مناخ الاستثمار. حيث يتضرر من التضخم الفقراء وذوي الدخل المحدود والثابت بسبب تدهور القوة الشرائية لدخولهم عند ارتفاع الأسعار، ويتضرر كذلك أصحاب المدخرات والدائنون، بينما يستفيد بالمقابل كل من أرباب الشركات ورجال الأعمال والمدينين.
- ويسبب التضخم فقدان الثقة بمناخ الاستثمار ويؤثر ذلك سلباً في معدل النمو الاقتصادي.
- تستخدم السياسات المالية والنقدية الانكماشية لمكافحة التضخم، مثل تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، إضافة إلى تخفيض عرض النقود من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وبيع السندات الحكومية.

الفصل الثامن

النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

يتناول هذا الفصل دراسة مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة، إضافة إلى دراسة محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومناقشة العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك تعريفان للنمو الاقتصادي هما:

1. التعريف الإجمالي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج (الدخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

2. التعريف الفردي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج (الدخل) الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.

يبين التعريف السابق جملة من الملاحظات أهمها:

(1) من الواضح أن التعريف السابق يقدم تعريفاً كلياً أو إجمالياً للنمو الاقتصادي، حيث يحصره في الزيادة في الناتج القومي الإجمالي. أي أنه يقدم مقياساً كلياً لنمو الناتج القومي، وهذا المقياس يكون مضللاً، لأنه لا يبين بدقة مدى استفادة فئات المجتمع، وأفراده من هذا النمو، أي لا يوضح مستوى المعيشة أو مستوى نمو الدخل الفردي الحقيقي.

(2) لا يوضح التعريف السابق أي شيء عن مستوى عدالة توزيع الدخل أو توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين الفئات المختلفة في المجتمع، فزيادة النمو الاقتصادي قد يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء.

(3) كذلك لا يبين التعريف السابق ما إذا كان النمو الاقتصادي يعكس تغير مرغوباً في إمكانات الإنتاج المتاحة للمجتمع، أي لا يبين ما إذا كان مصدر النمو هو نمو متوازن ومرغوب في كل قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي أم لا.

ثانياً: قياس النمو الاقتصادي

1. مقياس إجمالي وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي

لنفترض أن الناتج القومي هو (Y)

$$\text{إذن معدل النمو} = \frac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية} - \text{الناتج القومي للسنة الماضية}}{\text{الناتج القومي للسنة الماضية (2004)}} \times 100$$

$$\text{أو : } \frac{Y(2005) - Y(2004)}{Y(2004)} = \text{معدل النمو}$$

وبصورة مختصرة، فإن معدل النمو هو:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\Delta Y}{Y} \times 100$$

2. مقياس فردية

يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية:

$$\text{أ) } \frac{\text{الدخل الفردي الحقيقي}}{\text{الدخل القومي الحقيقي}} = \text{متوسط الدخل الفردي}$$

$$\text{ب) } \text{معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي} = \text{معدل نمو الناتج (الدخل) القومي الحقيقي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

ثالثاً: محددات النمو الاقتصادي

يقصد بمحددات النمو الاقتصادي، العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ودرجة تأثير كل محدد أو عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي. وبمعنى آخر، يقصد بها مصادر النمو الاقتصادي، وبداية فإن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من المصادر أو المحددات الاقتصادية والسكانية والثقافية. غير أن درجة الاتفاق بين الاقتصاديين حول أهمية ونوعية مصادر النمو الاقتصادي لم يكن دائماً كبيراً، حيث تباينت آراء مدارس التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي، ولكننا نكتفي هنا بعرض رؤية أبرز نماذج النمو الاقتصادي الأتية:

1. نموذج (سولو):

يعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة. ترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من:

- رأس المال العيني أو المادي (K)

- العمل (L)

- مستوى التقدم التقني (T).

يستند هذا النموذج على توصيف محدد وبسيط لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج (Y) وعناصر

الإنتاج (رأس المال، والعمل، ومستوى التقنية)، وذلك على النحو الآتي: $Y = F(K, L, T)$

حيث يمارس مستوى التقنية (T) تأثيراً إيجابياً على عنصري العمل ورأس المال. أي أن التقدم في مستوى

التقنية يؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل ورأس المال. ومن أجل حساب معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو

الناتج القومي) فإنه يمكننا صياغة دالة الإنتاج السابقة في صورة تغيرات على النحو الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = y \frac{\Delta K}{K} + (1 - y) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

حيث:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \text{معدل نمو الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي)}$$

$$\frac{\Delta K}{K} = \text{معدل نمو رأس المال}$$

$$\frac{\Delta L}{L} = \text{معدل نمو العمل}$$

$$\frac{\Delta T}{T} = \text{معدل نمو مستوى التقنية}$$

$$y = \text{نصيب رأس المال من الدخل القومي}$$

$$1 - y = \text{نصيب العمل من الدخل القومي}$$

• تبين المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على:

- معدل نمو رأس المال مضروباً في نصيبه من الدخل $(y \frac{\Delta K}{K})$

- معدل نمو العمل مضروباً في نصيبه من الدخل $((1 - y) \frac{\Delta L}{L})$

- معدل تغير مستوى التقنية (تطور التقنية) $(\frac{\Delta T}{T})$.

• وقد أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن النمو في عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) يسهمان بحوالي

ثلثي معدل نمو الناتج القومي، بينما يسهم التطور التقني بالثلث المتبقي.

- ومما ينبغي التنويه إليه هو أن رأس المال المادي يشمل المعدات والآلات إضافة إلى رأس المال الثابت من طرقات ومطارات وموانئ وسدود التي توفر الخدمات الأساسية لزيادة الإنتاج.
- أما مستوى التقنية فهو يشمل الاختراعات وتطور وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة ونظم التدريب والتأهيل وكفاءة نظم الاتصالات والمعلومات ونحوها. حيث يؤدي هذا التطور في مستوى التقنية كما ذكرنا سابقا إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال)

مصادر أخرى للنمو الاقتصادي

لم يكن نموذج سولو في صياغته المبسطة مستوعبا لكل مصادر النمو الاقتصادي، فهناك مصادر أخرى غير العمل ورأس المال ومستوى التقنية لها دور مهم في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها ما يلي:

- معدل نمو السكان.

- حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع ما

معدل نمو السكان:

يمارس حجم السكان المناسب تأثيرا ملحوظا على معدل النمو الاقتصادي من جانبين رئيسيين هما:

- في جانب العرض من الاقتصاد، يعتبر السكان مصدر قوة العمل.
- وفي جانب الطلب من الاقتصاد، يشكل حجم السكان المناسب مصدر قوة لسوق كبير يمكن من قيام مؤسسات إنتاجية كبيرة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن ضيق السوق والحجم المتدني للطلب على السلع والخدمات يعد من عوائق النمو الاقتصادي التي واجهت بعض المجتمعات.

حجم الموارد الطبيعية المتاحة:

مما لا شك فيه أن تمتع أي مجتمع بموارد طبيعية وفيرة من مياه وطاقة وثروات معدنية ونحوها يمكن من إنجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعكس صحيح في حالة ندرة أو قلة الموارد الطبيعية.

2. نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي

يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور الإنسان ومكانته في عملية النمو الاقتصادي، وهو الشأن الذي لم يلق اهتماما أكبر في نماذج النمو الكلاسيكية، حيث تزايد الاهتمام بنموذج التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد اهتم بعض الاقتصاديين، وكذلك التقارير العالمية

للتنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، بدور العنصر البشري في نماذج النمو والتنمية الاقتصادية باعتباره غاية التنمية والنمو ووسيلتها.

وفي الواقع فإن نموذج التنمية البشرية جاء رد فعل لفشل تجارب التنمية الاقتصادية التي سادت على صعيد الفكر الاقتصادي والممارسة العملية في العقود الثمانية من القرن الماضي، حيث لم تتجح تلك النماذج في تلبية حاجات الإنسان المادية والروحية ولم تحقق النمو العادل والمنصف.

مفهوم التنمية البشرية:

أكدت التقارير العالمية للتنمية البشرية على دور العنصر البشري كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التنمية البشرية تعرف بأنها تنمية للإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان.

أي أن الإنسان هو صانع التنمية وهو غايتها كما أنه مشارك فيها. فالتنمية البشرية إذن ما هي إلا جهد واعي باتجاه تحقيق كرامة الإنسان باعتباره أفضل مخلوق في هذا الكون، وهي تنمية شاملة لكل جوانب حياة الإنسان المادية والروحية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية. وهذا المفهوم يقترب من مفهوم التنمية الاقتصادية، ولكن مع جعل الإنسان هو المحور المركزي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

دليل التنمية البشرية:

أدى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية إلى تحديد دليل للتنمية البشرية يقوم على ثلاثة أبعاد هي:

- الحياة الطويلة الصحية للإنسان
- مستوى المعرفة للإنسان
- مستوى المعيشة اللائقة بالإنسان

وقد تم اختيار ثلاث متغيرات لتمثيل هذه الأبعاد الثلاثة هي:

- متوسط العمر المتوقع
- مستوى التحصيل التعليمي
- مستوى الدخل الفردي

مما تقدم يتبين أن العنصر البشري هو محدد أو مصدر أساسي للنمو الاقتصادي وفقا للنظريات الحديثة في النمو الاقتصادي. ويشير دليل التنمية البشرية إلى أن الاهتمام بالإنسان باعتباره صانع التنمية ووسيلتها ومشارك فيها يضمن إنجاز معدل نمو مرتفع وقابل للاستدامة.

يتحقق الاستثمار في البشر من خلال التعليم وبرامج التدريب والتأهيل، لأن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم تحقيق مستوى المعيشة اللائق بالإنسان، وهذا يتطلب الحرص في أن يكون النمو الاقتصادي نمونا يؤدي إلى فتح أو توليد فرص عمل للناس مع ضمان عدالة توزيع النمو.

- يؤدي تحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل الفردي إلى تحسين الرعاية الصحية وزيادة الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- باختصار يركز نموذج التنمية البشرية في النمو الاقتصادي على دور الاستثمار في البشر من خلال التعلم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي.

رابعاً: التحفظات على المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي

أظهرت تجارب كثير من بلدان العالم مظاهر فشل خطيرة في عملية النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي، الذي يركز على مجرد الزيادة المادية في الناتج (الدخل القومي)، أو مجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي. وقد أكدت هذه التحفظات التقارير العالمية للتنمية البشرية، فليس كافياً تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ما لم يكن هناك اهتمام أكبر بهيكل صحيح للنمو وبتوعية هذا النمو من أجل ضمان تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وتحقيق استدامة النمو (القابلية للاستمرار)، لذلك تؤكد الدراسات الحديثة للنمو على أهمية تجنب إخفاقات عملية النمو بمفهومها التقليدي. ومن أبرز هذه الإخفاقات أو التحفظات ما يلي:

1- تجنب النمو العقيم:

وهو النمو الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، ولكنه لا يولد فرص عمل للناس، فهذا النوع من النمو يعتبر نمواً عقيماً وغير مولد لفرص العمل، فهو يعني بالنسبة للبلدان النامية أن يعمل ملايين من الناس لساعات طويلة في أعمال منخفضة كفاءة متجولين أو في أعمال زراعية بسيطة والحصول على دخل منخفض.

2- تجنب النمو غير المنصف أو العادل:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يستفيد منه الأغنياء دون الفقراء، حيث تسوء حالة الفقراء أكثر وأكثر بينما يستفيد من ثمار النمو الأغنياء أكثر فاكثراً. وتشير الإحصاءات إلى أن الناتج القومي العالمي ارتفع بنسبة 40% خلال الفترة 1970 - 1985 لكن عدد الفقراء ارتفع بنسبة 17%

3- تجنب النمو المكبوت:

وهو ذلك النوع من النمو الذي يقوم على رجل واحد فقط، أي يقوم على النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يكون مقترنا بتنمية سياسية مرتفعة تمكن الناس من المشاركة السياسية الحقيقية في صناعة الخيارات والقرارات. أن الناس بحاجة اليوم إلى كل من النمو الاقتصادي والنمو السياسي وفقا لعملية ديمقراطية راسخة ومتطورة، فالنمو الاقتصادي القائم على نظم سياسية استبدادية لا يكون قابلا للاستمرار ولا يكون منصف وعادلا أيضا. وكذلك، فإن النمو المكبوت القائم على مشاركة الرجل الاقتصادي دون النساء يكون عرضة للخطر.

4- تجنب النمو بلا مستقبل

وهو ذلك النوع من النمو الذي يكون متحيزا لصالح الجيل الحاضر على حساب الجيل القادم (جيل المستقبل)، وبمعنى آخر، تجنب النمو الذي يؤدي إلى تدمير الغابات وتلوث الأنهار وتدمير التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية. فإذا حصل هذا فماذا بقي إذن للجيل القادم؟ خلاصة الأمر الذي أكدت عليها التقارير العالمية للتنمية البشرية (التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 1996):

- أن التنمية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن ليست تنمية مستدامة، ولا هي تنمية تستحق الاستدامة.
- أن التحفظات السابقة تقودنا إلى التركيز على أهمية القضيتين الأساسيتين التاليتين:
- المفهوم الإنساني للتنمية البشرية، وقد قدمنا سابقا صورة عامة لمفهوم وأبعاد التنمية البشرية وأثر ذلك في النمو الاقتصادي.
- المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا: مفهوم التنمية الشاملة

تعرف التنمية الشاملة بأنها جملة التغيرات البنوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية في المجتمع التي تستهدف تحقيق سعادة وكرامة الإنسان.

- يلاحظ أن هذا التعريف ينسجم مع تعريف التنمية البشرية مع إعادة تركيز الآخر على الدور المحوري للإنسان كصانع للتنمية ووسيلتها أو مشارك فيها.
- إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هي أجزاء أساسية في منظومة التنمية الشاملة. وهو مفهوم يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي الضيق الذي يركز فقط على مجرد الزيادة الكمية في الناتج القومي أو الدخل الفردي.

- وعليه فإن منهج التنمية الشاملة هو المنهج الأسلم والملائم لحاجات الدول النامية التي تحتاج إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعي والسياسي والثقافي في ظل خصوصيات وثقافات هذه المجتمعات.

- إن النمو الاقتصادي وإن كان يختلف في المفهوم مع مفهوم التنمية الشاملة، إلا أنه يظل أحد المؤشرات الرئيسة في قياس مدى النجاح أو الإخفاق في عملية التنمية الشاملة ولكنه ليس كافيا لوحده.

- إن غاية التنمية الشاملة هو تحقيق سعادة وكرامة الإنسان وهو البعد الأساسي لمفهوم التنمية البشرية.

فالتنمية الشاملة والتنمية البشرية تعني ما يلي:

- دخل مناسب للفرد
- مستوى معيشة لائق بالإنسان
- مسكن مناسب
- خدمات صحية وتعليمية ملائمة للإنسان
- مشاركة سياسية حقيقية في صناعة القرارات
- توزيع عادل للدخل والثروة
- مشاركة واسعة للمرأة
- تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة في التمتع بمستوى معيشي لائق
- تنمية تحافظ على البيئة والثروة وتمنع التلوث والفساد في الحياة بكل صوره وأشكاله.

سادسا: عوائق التنمية والنمو الاقتصادي

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودا على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها:

(1) ضعف الادخار:

إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك، ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال. فإذا كان الادخار ضعيفا، فإن الاستثمار يكون ضعيفا، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئا وضعيفا.

(2) ضعف مناخ الاستثمار:

يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج. إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال. ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات.
- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنفية.
- الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفاءة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية.
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الأسعار وموازن المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

(3) قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها:

عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها، فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة، إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الاستراتيجية مثل النفط، فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في حركة أسعار السلع الأولية.

(4) ضعف تأهيل العنصر البشري:

تعاني بعض الدول النامية من انتشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثال: دول أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم. وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل ، وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

